الأمم المتحدة

E/2022/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 May 2022
Arabic
Original: English

دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021 – 22 تموز/يوليه 2022

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2021–2022

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2021–2022.

020622 230522 22-07308 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2021-2022

موجز

يتضـــمن هذا التقرير النقاط البارزة في عمل اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة) في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 ونيسان/أبريل 2022، ويركز بشكل خاص على استجابة اللجنة لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة وعلى الخطة السياساتية الناشئة من أجل تحقيق التعافي المســتدام. وخلال الفترة المشــمولة بالتقرير، تفاقمت بدرجة أكبر التحديات الهيكلية التي تواجهها المنطقة بسبب الآثار المستمرة للجائحة، والتي تضمنت: ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛ ومحدودية القدرة على استحداث وظائف عالية الجودة، إلى جانب ارتفاع مستويات العمل غير النظامي؛ وانخفاض الإنتاجية وانخفاض كثافة العنصـــر التكنولوجي في الإنتاج؛ وشـــيوع أنماط للإنتاج والاســتهلاك لا تزال لا تســتوعب الآثار البيئية الخارجية. وتتزايد شــدة هذه التحديات المتفاقمة في سياق التوتر الجيوسياسي المتصاعد وآثاره الاقتصادية. وإزاء هذه الخلفية، واصلت اللجنة توفيرَ التحليل وإسداءَ المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعزيزَ دورها في عقد الاجتماعات عن طريق تدعيم المنصات الحكومية الدولية التي توفر حيزاً للحوار بشأن السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعلم من الأقران، والمناقشات المتعلقة بوضع المعايير، كما واصلت توفيرَ الدعم التشغيلي، والتعاون التقني، وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء. واستمرت اللجنة أيضاً في تنفيذ الأبعاد الإقليمية لإصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوةً على ذلك، واعترافاً بأن الأزمات المتعددة التي تواجهها المنطقة تتطلب تعزيز التعاون الدولي، عملت اللجنة على زيادة التعاون الإقليمي والمواقف الإقليمية بشأن القضايا الاستراتيجية، بما في ذلك بالاشتراك مع منظمات إقليمية ودون إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقامت بتعزيز التعاون مع الدول الأعضـــاء والشـــركاء الآخرين لتشـــجيع إجراء حوار متجدد بشـــأن التعاون الدولي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك بشـــأن تمويل التنمية، الذي برز بوصفه عاملا متزايد الأهمية في الاستجابة للأزمات الراهنة وبناء القدرة على الصمود أمام أزمات المستقبل.

أولا - مقدمة

1 - في مواجهة الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والآثار الناشئة للنزاع في أوكرانيا، واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة) تقديم استجابة سريعة وتكييف أولويات برامج عملها للاستجابة لطلبات الدول الأعضاء بشأن ما يلي: (أ) تقييم شامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للجائحة، وفي الآونة الأخيرة، للصدمات الخارجية المرتبطة بالنزاع في أوكرانيا؛ (ب) تحليلات وبيانات وتوصيات محدثة باستمرار فيما يتعلق باستجابات السياسات للأزمات الجارية، في نسق إلكتروني متوفر في الحال وسهل الاستخدام؛ (ج) حوارات سياساتية لتعزيز الحيز الإقليمي للتعاون وتبادل الممارسات فيما بين المسؤولين الرفيعي المستوى والتقنيين. وواصلت اللجنة، في سياق قيامها بذلك، الحفاظ على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بوصفها مخططا للتنمية.

2 - وتكمل الأعمال التي تضطلع بها اللجنة دعوتها المستمرة والمعززة فيما يتعلق بالتحديات الهيكلية التي تواجهها المنطقة. وما برحت اللجنة تثير قضايا على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك الحالات والاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، التي أصبحت واضحة وأكثر أهمية خلال الأزمات الحالية. ويعني ذلك عمليا نتائج ملموسة حققتها اللجنة من خلال عملها في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك عن طريق طرح خيارات سياساتية لمعالجة مشاكل السيولة، وإعادة هيكلة الديون وتخفيف أعبائها، ووضع آليات مبتكرة وخيارات للتمويل في الأجل المتوسط، وإسداء المشورة السياساتية بشأن إعادة البناء على نحو أفضل من أجل تحقيق المساواة والاستدامة. وعززت اللجنة أيضاً تعاونها مع المنظمات الإقليمية للنهوض بالتعاون الإقليمي في مجالات استراتيجية، بما في ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى المنطقة في المسائل الصحية، والقدرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث، والطاقة، والمنظومات الغذائية.

ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

ألف - التصدي لأزمة كوفيد-19 والمخاطر الناشئة المرتبطة بالنزاع في أوكرانيا وآثارها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

3 - تظل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي أشدّ المناطق النامية تضرراً من جائحة كوفيد-19. فالخسائر البشرية التي خلفتها الجائحة كانت هائلة بالنظر إلى أن المنطقة تضم 8 في المائة من سكان العالم ولكن أكثر من 30 في المائة من الوفيات العالمية. وفي عام 2020، واجهت المنطقة أسوأ ركود اقتصادي لها منذ 120 عاما، ويعيش أكثر من ثلث سكانها في الفقر. ولم يكن تعافي إجمالي الناتج المحلي للمنطقة البالغ 6,2 في المائة في عام 2021 كافياً للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، التي عمَّقت أيضا التحديات الهيكلية في المنطقة، وهي عدم المساواة والعمل غير النظامي وانخفاض الإنتاجية ومحدودية الحيز المالي، ويمكن أن تعيد المنطقة إلى الوراء لأكثر من عقد من الزمان من حيث التقدم الإنمائي، ولا سيما بالنسبة للنساء. وبلغ الفقر والجوع أعلى مستوياتهما منذ مطلع القرن، حيث تصل نسبة الفقر المدقع إلى 13,8 في المائة، وهو ما يشكل انتكاسة إلى الوضع السائد قبل 27 عاما. وفقد ثلاثة

من كل خمسة أطفال سنةً دراسية خلال الجائحة. وتظل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي معرضة بشدة للصدمات الخارجية، بما في ذلك الآثار المتزايدة لتغير المناخ.

4 - وتترتب على النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا تداعيات سلبية تضر بحالة الاقتصاد الكلي في المنطقة. وتنتقل هذه التداعيات إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أساسا من خلال الآثار على التجارة، ومعدلات التبادل التجاري، والتضخم (في آذار/مارس 2022، بلغت نسبة تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة 7,5 في المائة، لتسجل مستويات لم تشهد منذ عام 2005)، وأوضاع التمويل، وتقلص حيز سياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن أيضاً أن تؤدي الضغوط باتجاه فرض تدابير نقدية أكثر تشديداً إلى إجهاض الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الاقتصاد. وفي هذا السياق، قامت اللجنة مؤخراً بخفض تقديراتها بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي للمنطقة لعام 2022 إلى 1,8 في المائة. ويُتوقع أن تنمو اقتصادات أمريكا الجنوبية بنسبة 1,5 في المائة، واقتصادات أمريكا الوسطى والمكسيك بنسبة 2,3 في المائة، في حين يُتوقع أن تشهد منطقة البحر الكاريبي (عدا غيانا) نمواً بنسبة 4,7 في المائة.

5 - وتواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادات كبيرة بوجه خاص في أسعار المواد الغذائية، تمشيا مع ارتفاع أسعار أهم السلع الأساسية الزراعية والسلع الأساسية المستخدمة كمدخلات في إنتاجها، مثل الأسمدة والطاقة. فعلى سبيل المثال، أفادت الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك بأنها سجلت تضخما ثنائي الأرقام في آذار/مارس. وفي المتوسط، سجلت المنطقة معدلا لتضخم أسعار الغذاء بلغ 10,2 في المائة، وهو أعلى مستوى تشهده منذ نهاية عام 2008. ويؤثر ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة بشدة على الأسر المعيشية الضعيفة ويؤثر وبوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي المعتمدة على الواردات الغذائية. وإضافةً إلى ذلك، تعتمد الصادرات الزراعية بشدة على الأسمدة المستوردة، التي تمثل 78 في المائة من الأسمدة المستخدمة في الإنتاج الزراعي في المنطقة.

6 - وواصلت اللجنة تكثيف جهودها لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع أنه لم تتوافر للمنطقة في عام 2019 إلا 19 سلسلة إحصائية من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، فقد نشرت اللجنة في عام 2022 نتائج بشأن 359 سلسلة، تتوافق مع 111 من الغايات المندرجة تحت هذه الأهداف، تغطي 73 منها المؤشرات ذات الأولوية للمنطقة[1]. وأكدت نتائج التقييم الشواغل التي ما فتئت اللجنة تعرب عنها فيما يتعلق بالانتكاسات التي حدثت في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من التحسن المشهود في بعض المؤشرات، فإن التقدم المحرز نحو تحقيق 68 في المائة من الغايات الـ 111 التي تم تقييمها لا يكفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛ وعلاوة على ذلك، انعكس مسار التقدم بالنسبة لما يقرب من ثلث الغايات (أي 22 في المائة من الغايات التي جرى تقييمها). وفي حالة 46 في المائة من الغايات، يتعين تعجيل الإجراءات المحددة الأهداف، لأن معدل التغيير الحالي لن يضمن الوفاء بها بحلول عام 2030. ومن ثم، فإن أكثر من ثلثي

(1) Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *A Decade of Action for a Change of Era: Fifth Report on Regional Progress and Challenges in Relation to the 2030 Agenda for Sustainable Development in Latin America and the Caribbean* (Santiago, 2022).

الغايات يتطلب اهتماما خاصـــا، إما لتبديل مســـار الاتجاهات الحالية وإما لتعجيل التقدم المحرز صـــوب الأهداف المنصوص عليها.

7 - وبالإضـــافة إلى رصـــد تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة على مســـتوى المنطقة، ركز تقرير اللجنة الخامس عن التقدم المحرز والتحديات القائمة في المنطقة، الذي أُعد لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، على تزايد أوجه التباين العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الثغرات في الاســـتجابات الاقتصـــادية والصـــحية والاجتماعية ولتغير المناخ. وأبرزت اللجنة في تقريرها واقعا مؤداه أن المنطقة تواجه ثلاث أزمات صـــامتة هي: (أ) ضـــياع أكثر من عام من التعليم المدرسي على جيل كامل من الطلاب؛ (ب) حدوث زيادة في العنف الجنساني وفي عدم المساواة في توزيع أعباء الرعاية بين الجنســـين؛ (ج) تفاقم تدمير التنوع البيولوجي البحري والبري، نتيجة للأنشـــطة غير القانونية، التي كثيرا ما تقترن بقتل المدافعين والمدافعات عن البيئة.

باء - تعزيز القدرات والاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية على صعيد المنطقة

8 - كشـف الاضـطراب في سـلاسـل الإمداد بسـبب تأثير جائحة كوفيد-19 بدرجة أكبر عن مواطن الضـــعف التي تعتري القطاع الصـــحي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واعتماد المنطقة الكبير على الواردات. فقد بلغت مشـــاركة المنطقة في الصـــادرات العالمية من المنتجات الصـــيدلانية في عام 2020 نسبة 0,7 في المائة، وهي نسبة تقل بكثير عن حصتها من الصادرات العالمية من جميع السلع في ذلك العام (5,4 في المائة)، في حين بلغت نسـبة وارداتها من الأدوية من خارج المنطقة 87 في المائة. ولزيادة القدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية، يتعين على المنطقة تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والإنتاجية في قطاع الصحة - أو إنشاء قدرات جديدة منها - على الصعيد الوطني، كما يتعين عليها تحديد الجهود والتكامل على الصعيد الإقليمي.

9 - ولمواجهة هذه التحديات، طلبت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى اللجنة أن تعد خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية للمنطقة، ليس فقط لتقييم وتحليل وضع قطاع الصحة والصـناعات الصـيدلانية وقطاع الصـحة، بل أيضـا لتحديد مجالات العمل لتعزيز القدرة على إنتاج وتوزيع اللقاحات والأدوية في البلدان الأعضـــاء في الجماعة. وتمت الموافقة بالإجماع على الخطة في مؤتمر القمة السـادس لرؤسـاء دول وحكومات الجماعة في أيلول/سـبتمبر 2021، الذي دعت إلى عقده الرئيسـة المؤقتة لهذه الجماعة الإقليمية، المكســـيك، من أجل تحقيق غاية نهائية هي تعزيز قدرات البحث والتطوير والإنتاج فيما يتعلق باللقاحات والأدوية على مستوى المنطقة.

10 - وعينت ثلاثة أهداف محددة هي: (أ) توفير سوق مستقرة وواسعة النطاق تعطي للشركات إشارات واضـحة وتهيئ لها أجواء يقينية للاسـتثمار؛ (ب) تشـجيع وتسـهيل البحث في المشـاريع المبتكرة وتطويرها؛ (ج) دعم الإنتاج المحلي والاندماج في ســـلاســـل الإنتاج الإقليمية. وأحرزت اللجنة تقدما في تنفيذ الخطة، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات تنسيقية منتظمة مع الجماعة وجهات رئيسية من أصـحاب المصـلحة مثل الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة ومنظمة الصـــحة للبلدان الأمريكية، وتحديد هدف للأجل القصـــير هو تفعيل ثلاثة ركائز هي: التقارب التنظيمي وآليات الاعتراف؛ وإنشـــاء منصـــة إقليمية للتجارب السـريرية؛ ووضـع آليات للشـراء الدولي المجمع للقاحات وللأدوية الأسـاسـية واسـتخدامها لتطوير أسواق المنطقة.

11 - وعقدت اللجنة حلقات عمل إقليمية بشأن تصنيع اللقاحات، وقدمت الدعم التقني لحوارات مواضيعية بين القطاعين العام والخاص بشأن قطاع الصحة والصناعات الصيدلانية، وللإجراءات الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك في إطار منتدى الأعمال التجارية السابع للسوق الجنوبية المشتركة الذي عقدته البرازيل، التي تتولى الرئاسة المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة.

جيم - الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود

12 - شاركت اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أنتيغوا وبربودا في تنظيم الدورة الرابعة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي افتراضيا في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأنتيغوا وبربودا هي أول دولة كاريبية ترأس جهازا فرعيا تابعا للجنة، تمشيا مع استراتيجية "الكاريبي أولاً"، التي تدعو إلى تسليط الضوء على مواطن الضعف الخاصة والمتزايدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وتوفير استجابات سياساتية لها. وأعدت اللجنة ورقة موقف بعنوان "الكوارث وعدم المساواة في أزمة طال أمدها: نحو نظم حماية اجتماعية جامعة وشاملة ومرنة ومستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وعني المؤتمر بمعالجة مسائل من قبيل الكوارث والحماية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي؛ ومقترحات لإعادة البناء التحويلي مع بناء القدرة على الصمود وشمول الجميع؛ والفرص والتحديات المؤسسية للمضي نحو وضع نظم حماية اجتماعية جامعة وشاملة ومستدامة ومرنة.

دال - التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ومنطقة جنوب وجنوب شرق المكسيك

13 - تابعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2021 بشأن خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ومنطقة جنوب وجنوب شرق المكسيك، وهي استراتيجية مبتكرة ومنصةٌ للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للهجرة والنزوح القسري في إطار رؤية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل. ولضمان التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، قامت اللجنة بتنسيق الخطة بتوفير مدخلات وردت من 20 من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن المنسقين المقيمين الأربعة والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي. وتتضمن هذه الخطة، التي وضعت استجابةً لطلب من البلدان الأربعة، أربع ركائز رئيسية هي: التنمية الاقتصادية؛ والرفاه الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ والإدارة الشاملة لدورة الهجرة.

14 - وقُدِّمت الخطة بصيغتها النهائية إلى الدول الأعضاء الأربع وتمت الموافقة عليها رسميا في إطار اجتماع عُقد على هامش مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر 2021. ومنذ ذلك الحين، واستنادا إلى الأولويات التي أعربت عنها البلدان المشاركة، وضعت اللجنة، بالتنسيق مع المنسقين المقيمين الأربعة ومكتب التنسيق الإنمائي، استراتيجيةً لتنفيذ الخطة وتمويلها على الصعيدين دون الإقليمي والوطني على حد سواء، كما وضعت أداة للإسناد

الجغرافي لرصد الأنشطة التي ستنفَّذ على أرض الواقع. وقُدمت هذه العناصر كلها إلى اللجنة التنفيذية ووافقت هذه الأخيرة عليها في 24 آذار/مارس 2022.

هاء - التقدم المحرز في إطار منصة التعاوني الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين بشأن الأولويات الإقليمية

15 - في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استراتيجيتها الإقليمية لمواصلة دعم تنفيذ الإصلاح، مع التركيز على ما يلي: إنشاء مركز لإدارة المعرفة؛ وتعزيز استراتيجية البيانات؛ وتعزيز دور منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتعزيز النهج الترابطي بين المستويين الإقليمي والوطني والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ومنطقة جنوب وجنوب شرق المكسيك؛ وتعزيز التعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي والمنسقين المقيمين.

16 - وأنشئت المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقيادة اللجنة والبرنامج الإنمائي بالتنسيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي لها وجود في المنطقة والمكاتب الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي. وتعنى المنصة، التي تديرها اللجنة من الناحية التقنية، بتجميع وعرض الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى المنطقة والمتصلة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهي مركز جامع للوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وطلباتها. وقد استفادت من تعزيز البوابة الإحصائية للجنة، أي قاعدة البيانات الإحصائية للجنة، التي أصبحت تتيح الآن إمكانية الاطلاع على الجداول والخرائط والرسوم البيانية التفاعلية والملامح الإقليمية والوطنية استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية. ويمكن تطبيق خاصية الإسناد الجغرافي على جميع المعلومات الإحصائية.

17 - ويشكل التنفيذ الجاري لخطة التنمية الشاملة فرصةً لتعزيز دور المنصة فيما يتعلق بالنهج الترابطي بين المستويين الإقليمي والوطني والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وستقوم المنصة، بالاشتراك مع اللجنة والبرنامج الإنمائي كنائبين مشتركين للرئيس، بتوفير التوجيه والدعم الاستراتيجيين لتنفيذ الأنشطة المقررة في الخطة من خلال الوكالات والصناديق والبرامج، مع التركيز بوجه خاص على المبادرات العابرة للحدود ودون الإقليمية الواردة في الخطة.

18 - وستوفر المنصة، من خلال آلية الائتلافات المواضيعية الخاصة بها، منبرا تنسيقيا لتعزيز تنفيذ المنصة دعما للمنسقين المقيمين للبلدان المشاركة.

19 - وأحرزت اللجنة تقدما في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووفرت الدعم لنظام المنسقين المقيمين في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، أنشئ الائتلاف المواضيعي المعني بتمويل التنمية، الذي تشارك في رئاسته اللجنة والبرنامج الإنمائي، في شباط/فبراير 2022 وقدم عرض بشأنه إلى المنسقين المقيمين الـ 21 في المنطقة. ويهدف هذا الائتلاف إلى تعزيز التعاون في التصدي للتحديات الأكثر إلحاحا في مجال تمويل التنمية في المنطقة وللقضايا العابرة للحدود أو القضايا التي تلتمس مختلف أفرقة الأمم المتحدة القُطْرية الدعم والتوجيه الإقليميين بشأنها. وعقد الائتلاف أيضاً مناسبة جانبية تحت عنوان "التمويل من أجل المساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة" في إطار منتدى بلدان أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة لتعزيز الحوارات السياساتية المتعلقة بالمواضيع الناشئة في مجال تمويل التنمية.

20 - وفي إطار الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو المنصف، شاركت اللجنة في تنظيم حلقات دراسية شبكية ذات منحى سياساتي بشأن العمالة (مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي)، والعمل اللائق والإنتاجية (مع منظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي)، والتحديات التي تواجهها سياسات المالية العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة (مع البرنامج الإنمائي)، وأعدت منشورين بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، أحدهما بعنوان "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: سياسات لحماية علاقات العمل وإعانات التوظيف في خضم جائحة كوفيد-19"، وترد فيه إحصاءات وتحليلات للمؤشرات والاتجاهات الرئيسية لأسواق العمل في المنطقة، والآخر بعنوان "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: العمل اللائق للعاملين في مجال المنصات في أمريكا اللاتينية"، وجرى فيه التأكيدُ على ضرورة الاستخدام الشامل للتكنولوجيات الجديدة لخلق فرص عمل وسردُ الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع أطر تنظيمية مناسبة للعاملين في مجال المنصات الرقمية في المنطقة.

21 - علاوةً على ذلك، قامت اللجنة في إطار الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري، بقيادة الاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع المنظمة الدولية للهجرة، وصيغت نتائج وتوصيات رئيسية لكي يستنير بها منتدى استعراض الهجرة الدولية لعام 2022. وأعد الائتلاف أيضاً تحليلات دورية لعرضها على منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطْرية بشأن اتجاهات التنقل البشري في أمريكا الوسطى، وقدم استجابةً منسقة للطلب المقدم من حكومة كولومبيا للحصول على دعم في تنظيم المؤتمر الوزاري المعني بالهجرة الذي عقد في بوغوتا في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

واو - الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)

22 - يشكل الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) صكاً إقليمياً بالغ الأهمية يمكن أن تستفيد منه اللجنة في تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 والنهوض بنموذج للنمو مستدام بيئيا. وعقب بدء نفاذ الاتفاق في نيسان/أبريل 2021، عقدت اللجنة الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاق في سانتياغو في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2022. وفي الاجتماع، دعت الدول الأطراف والدول الأخرى التي هي في طور التصديق أو الانضمام إلى تعزيز العمل المشترك وتعددية الأطراف لإعطاء زخم جديد لأول معاهدة بيئية في المنطقة والمضي قُدماً في إرساء نموذج للنمو المستدام بيئيا تتضمن إمكاناته، إلى جانب تعميق الديمقراطية وحماية المدافعين والمدافعات عن البيئة، زيادة الاستثمار والتكنولوجيات الجديدة في المنطقة. وعقدت مناقشات بشأن مسائل من جملتها الإجراءات التي اتخذتها 12 دولة طرفا (الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغيانا، والمكسيك، ونيكاراغوا) لتنفيذ الاتفاق، وعقدت حلقة نقاش بشأن تشجيع زيادة التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية. وناقش المشاركون أيضاً النظام الداخلي

للمؤتمر، بما في ذلك طرائق المشاركة المجدية من جانب الجمهور، والمخصصات المالية لتنفيذ المعاهدة، والقواعد المتعلقة بهيكل لجنة الاتفاق ووظائفها لدعم التنفيذ والامتثال.

زاي - شبكة الممارسين من أجل إعداد استعراضات وطنية طوعية: إنشاء منصة إقليمية من الأقران لدعم عمليات الاستعراض الوطني الطوعي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

23 - تقدّم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعماً مباشراً للدول الأعضاء في تعزيز التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة من خلال شبكة الممارسين التابعة لها من أجل إعداد استعراضات وطنية طوعية. وقد أصبحت هذه الشبكة، التي أنشأتها اللجنة في عام 2019، منصة إقليمية هامة للتعلم والتعاون وتبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات بين الأقران بشأن تنفيذ خطة عام 2030. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت شبكة الممارسين دورها باعتبارها آلية غير رسمية لتبادل أفضل الممارسات بين الأفرقة التقنية للبلدان المكلفة بمهام رصد وتنسيق تنفيذ خطة عام 2030 بوجه عام، وعملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بوجه خاص. وتضم الشبكة مسؤولين حكوميين وباحثين وخبراء تقنيين، كما تضم ممثلين عن اللجنة وبقية منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلو مكاتب المنسقين المقيمين، ويشارك فيها في بعض الأحيان ممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

24 - وتشجع شبكة الممارسين المناقشات التحاورية باللغة الإسبانية لبلدان أمريكا اللاتينية وباللغة الإنكليزية للبلدان الكاريبية، مع التركيز على خصائصها دون الإقليمية. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وأوائل عام 2021، عُقد ما يقرب من 40 اجتماعاً افتراضياً لدعم البلدان التي كانت في طور إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية ورصد تنفيذ خطة عام 2030. وشملت مواضيع المناقشات التنفيذَ المحلي لخطة عام 2030، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والتخطيط والميزنة المتماشيين مع خطة عام 2030، ووسائل تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على تمويل التنمية، والبيانات، والإحصاءات.

25 - وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 في المنطقة، أبقت البلدان على التزامها وجهودها دون انقطاع في رصد أهداف التنمية المستدامة الـ 17، حيث قدم 20 بلداً من بلدان المنطقة استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد التفشي الأولي للفيروس، إما في عام 2020 (الأرجنتين، وإكوادور، وبربادوس، وبنما، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وكوستاريكا، وهندوراس) وإما في عام 2021 (أنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا).

26 - ولا تزال خطة عام 2030 هي خريطة الطريق للتعافي من الجائحة وبناء مستقبل أفضل للجميع. ومن مجموع البلدان الـ 45 التي ستقدم استعراضاتها في عام 2022، هناك 8 بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث ستقدِّم دومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسورينام وغرينادا استعراضاتها للمرة الأولى، وجامايكا والسلفادور للمرة الثانية، والأرجنتين للمرة الثالثة، وأوروغواي للمرة الرابعة. ولأول مرة منذ اعتماد خطة عام 2030، تنتمي معظم بلدان المنطقة التي ستقدم استعراضاتها في عام 2022 إلى منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

27 - وفي كل عام، تنظم اللجنة حلقات عمل تقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في ذلك العام. والهدف من ذلك هو تعزيز معارف البلدان وقدراتها في

مجال صياغة استعراضاتها كجزء من استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها. وتُعقد حلقات عمل إقليمية على هامش اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

حاء - الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

28 - عُقد الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في سان خوسيه في الفترة من 7 إلى 9 آذار/مارس 2022. ورأست الاجتماع حكومة كوستاريكا وعُقد تحت رعاية اللجنة. وكان مفتوحاً أمام الدول الأعضاء في المنتدى والمراقبين، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

29 - وأبرزت الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي انتهى إليها الاجتماع الحاجةَ إلى ما يلي: (أ) بناء القدرة على الصمود في وجه الجائحة والتأهب للمستقبل ببناء نظم صحية قوية والاستثمار في الرعاية الأولية وإنتاج اللقاحات؛ (ب) زيادة وتسريع الاستثمارات في حماية الناس والنظم الإيكولوجية في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي؛ (ج) إصلاح هيكل الديون العالمي ودعم أدوات التمويل الابتكاري؛ (د) تعزيز التحولات العادلة في إمكانية الاتصال الرقمي والمنظومات الغذائية؛ (هـ) التعافي من آثار الجائحة على التعليم؛ (و) التعجيل بالتحول الاقتصادي والمساواة بين الجنسين.

30 - ودعا المنتدى في توصياته إلى إعفاء خاص للبلدان الضعيفة في المنطقة فيما يتعلق بوكالات تقدير الجدارة الائتمانية والقدرة على تحمل الدين. وأكد أن معايير التصنيف الأحادية البُعد التي تستند حصرا على نصيب الفرد من الدخل تستبعد العديد من البلدان وأشد الفئات السكانية ضعفا فيها، من حيث فرص التعاون مع الشركاء من البلدان المتقدمة النمو. وتمثلت النتيجة الرئيسية للاجتماع في مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اعتمدتها الوفود المشاركة ستثري دورة عام 2022 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

31 - ودعت الدول الأعضاء اللجنة إلى مواصلة جمع المعلومات عن أثر فقدان إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر على المكاسب الإنمائية مع بلوغ البلدان مستويات مختلفة من الدخل، وعن الكيفية التي يمكن بها للنظام الدولي والحكومات الوطنية كفالة الحفاظ على المكاسب الإنمائية المرتبطة بزيادة الدخل في البلدان التي تمر بعمليات التنمية في المرحلة الانتقالية.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

ألف - تمويل التنمية: خطة أولويات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

32 - ما فتئت اللجنة تشارك بنشاط في دعم خطة تمويل التنمية، ومتابعة مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده التي أنشأها الأمين العام وحكومتا جامايكا وكندا. وحشدت اللجنة خبراتها وقدراتها في مجالي التحليل والدعوة في عامي 2021 و 2022 لتحديد أهم التحديات والمتطلبات والفرص والتوصيات

السياساتية في مجال تمويل التنمية للبلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الفرع رابعا).

باء - البيانات والإحصاءات: إنشاء منصات مبتكرة وتطوير مقاييس التنمية المستدامة

33 - تم تحديث المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز وضوح الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإمكانية الوصول إليها وذلك بإدراج خاصيات إضافية مثل محرك بحث ذكي يتيح الوصول إلى جميع مواد الأمم المتحدة العامة، وتطبيق متكامل تماما لرسم الخرائط يستند إلى نظام المعلومات الجغرافية، ومرقب لأهداف التنمية المستدامة، وقسم لإتاحة الوصول إلى المنافع العامة الإقليمية التي تنتجها الائتلافات المواضيعية الستة وفريقا العمل المواضيعيان الشاملان.

34 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدمت اللجنة الواجهة البينية الجديدة لمنصة قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي البوابة الرئيسية للمعلومات الإحصائية عن بلدان المنطقة التي تقوم اللجنة بجمعها وتنظيمها ونشرها، مما سيتيح تحسين إمكانية الوصول إلى إحصاءات قابلة للمقارنة إقليميا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتمثل الواجهة الجديدة في النتائج التي أسفر عنها التحديث الواسع النطاق للمنصة وإضافة خاصيات مبتكرة، استنادا إلى أشمل وأكمل عملية إدماج للإحصاءات الاجتماعية-الديمُغرافية والاقتصادية والبيئية الإقليمية المقارنة، إلى جانب المعلومات الجغرافية المكانية. وأصبحت قاعدة البيانات الإحصائية للجنة تتيح الآن إمكانية الاطلاع على الجداول والخرائط والرسوم البيانية التفاعلية والملامح الإقليمية والوطنية استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويمكن تطبيق خاصية الإسناد الجغرافي على جميع المعلومات الإحصائية، وتتضمن البوابة موارد معلومات تكميلية بالإضافة إلى روابط لآليات أخرى للمتابعة والاستعراض بشأن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويستخدم النظام الإيكولوجي للبيانات التابع للجنة أنساق البيانات المفتوحة لتيسير استخدام وإعادة استخدام أصول البيانات في المنصات الإقليمية. وقد شرع هذا النظام أيضاً في تطبيق خوارزميات تعلم الآلة لتعزيز أصول البيانات الجديدة.

35 - وفيما يتعلق بإنتاج بيانات على نحو مبتكر لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين، أحرزت المنطقة، بدعم من اللجنة، تقدما في التقييم الاقتصادي للعمل غير المأجور للحصول على حسابات أكثر دقة لما ينتجه المجتمع. وأدت الحاجة إلى الربط بين العمل غير المأجور والعمل المأجور إلى وضع تعريف، في إطار الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة، للمؤشر المتعلق بمجموع وقت العمل، الذي يقوم بتحديثه ونشره باستمرار مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أتاحت المعلومات المتعلقة باستخدام الوقت توليد مؤشرات غير سوقية تبين أوجه عدم المساواة الناتجة عن التقسيم الجنسي للعمل وعواقبه على استقلالية المرأة.

36 - وأطلقت وزارة شؤون المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع في الأرجنتين خريطة اتحادية لخدمات الرعاية، وهي أداة مبتكرة تدعمها اللجنة من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الذي يتيح للمواطنين تحديد أماكن خدمات الرعاية للأطفال الصغار وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن مرافق التدريب لمقدمي الرعاية، بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي. وتدعم

الأداة بناء نظام شامل لخدمات الرعاية وتشكل خطوة نحو بناء ما أسمته اللجنة مجتمع الرعاية. وهي تساعد على وجه التحديد في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات التي تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين وتعزز استقلالية المرأة.

37 - وقامت اللجنة أيضاً من خلال هيكلها الحكومي الدولي بدعم أنشطة بناء القدرات المتصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية ومحاسبة النظم الإيكولوجية. وتسهم اللجنة بنشاط أيضاً، استناداً إلى درايتها التقنية ذات الصلة وهيكلها الحكومي الدولي وتجربتها فيما يتعلق بالنظم والقدرات الإحصائية وثغرات التدريب الإحصائي في المنطقة، في مبادرة "ما وراء إجمالي الناتج المحلي"، التي يجري تنسيقها ضمن إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

جيم - مساهمة التجارة في تحقيق التعافي المستدام

38 - فيما يتعلق بالتجارة، نظرت اللجنة في أداء التجارة الخارجية لاقتصادات المنطقة في طبعة عام 2021 من تقريرها الرئيسي السنوي[2]، باستخدام أحدث الأرقام المتاحة بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 والتعافي بعد الجائحة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقامت بتحليل تطور آفاق التجارة العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالتعافي بعد الجائحة، وبحثت في التحدي المتمثل في تحقيق الاستقلالية الإنتاجية في قطاع الصحة في المنطقة، وقدمت مقترحات لتحديد مساهمة التجارة الدولية في الاقتصاد الدائري الجديد.

دال - تجديد التركيز على العلم والتكنولوجيا لتعزيز القطاعات من أجل تحقيق التعافي التحويلي

39 - فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، نظمت اللجنة وحكومة الأرجنتين الاجتماع الثالث لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شكل هجين في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2021. وسلط الاجتماع الضوء على الأهمية الحاسمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار ليس فقط للتصدي لجائحة كوفيد-19، ولكن أيضاً للمضي باتجاه تحقيق تعاف تحويلي يقترن بالمساواة والاستدامة في المنطقة. ونشرت اللجنة وثيقة موقف معنونة "الابتكار من أجل التنمية: مفتاح تحقيق التعافي التحويلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، أشارت فيها إلى أن نُظم العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تموَّل بالقدر الكافي وتتركز في أنشطة البحوث الأساسية والتطبيقية، مع وجود ثغرات كبيرة في مسائل التطوير التجريبي، وأن خطط التعافي في فترة ما بعد الجائحة تمثل فرصة لإعادة توجيه هذه الاستراتيجيات لتكون في خدمة التنمية المستدامة ولإعادة تصميم التعاون الدولي في هذا المجال. وشددت الوثيقة أيضا على أهمية قطاع الصناعات التحويلية في مجال الرعاية الصحية، وأهمية التكنولوجيات الرقمية للصناعة، وأهمية الكفاءة البيئية لتعزيز التغيير الهيكلي على أساس خلق المعرفة في المنطقة.

40 - وعملت اللجنة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز نماذج النمو الأخضر في المنطقة وفي إطار متابعة نتائج اجتماعات المائدة المستديرة للصناعات الاستخراجية التي قادها المكتب التنفيذي للأمين العام، مع حكومات بلدان ما يسمى "مثلث الليثيوم"، بما في ذلك الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي،

(2) ECLAC, *International Trade Outlook for Latin America and the Caribbean: Pursuing a Resilient and Sustainable Recovery* (Santiago, 2021).

التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الليثيوم. وعُقدت حوارات مواضيعية بشأن الفرص في مجالات إضافة القيمة والابتكار والتطوير التكنولوجي، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لليثيوم بالنسبة للتحول العالمي في مجال الطاقة والتوسع في كهربة الأجهزة المحمولة. ومؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هو إحدى الآليات الرئيسية المتاحة للبلدان للنهوض بالمبادرات الإقليمية في هذا الخصوص.

41 - وأكدت أزمة كوفيد-19 من جديد أهمية تسخير التقدم التكنولوجي وكشف أوجه عدم المساواة الإقليمية لتعزيز فرص العمل اللائق في المنطقة. وقد جرى التأكيد على ذلك في حلقة دراسية دولية نظمتها اللجنة يومي 6 و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وقُدم عرض للنتائج الرئيسية للمشروع المعنون "تحويل التكنولوجيا في أمريكا اللاتينية: تعزيز الوظائف المنتجة ومواجهة التحدي المتمثل في نشوء أشكال جديدة من العمل غير النظامي"، وهو مشروع يموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية وتنفذه منذ عام 2018 شعبةُ التنمية الاقتصادية وشعبة التنمية الاجتماعية للجنة ومكتبها في بوينس آيرس.

رابعا - أضواء على تمويل التنمية والتعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

42 - اعترافا بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك في مجال تمويل التنمية، من أجل تحقيق التعافي المستدام، واصلت اللجنة إعداد وتعزيز مقترحات مبتكرة لاتخاذ إجراءات سياساتية بشأن تمويل التنمية والتعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل على أساس نموذج التنمية في المرحلة الانتقالية.

43 - وتواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كسائر البلدان المتوسطة الدخل، قيوداً على تعبئة الموارد الوطنية والخارجية. وقد أدى ارتفاع مستوى المديونية الناجم عن انخفاض حصيلة الضرائب إلى جانب زيادة التحويلات الجارية لدعم الأسر المعيشية ومؤسسات العمل التجاري إلى زيادة احتياجات البلدان من السيولة، على الرغم من تباينها الملموس من حيث أوضاع المالية العامة ومواطن الضعف المتعلقة بالديون. وأدى هذا الوضع إلى تقليص الحيز السياساتي الذي يمكن فيه تطبيق سياسات مواجهة للتقلبات الدورية، مما أضعف القدرة على البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل. وعلى الرغم من هذه الظروف، ظل التعاون الدولي بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل محدوداً، حيث انصب التركيز بشكل أساسي على البلدان المنخفضة الدخل. وفي مواجهة آثار الأزمة النظامية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، أمكن لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحصول من هيئات متعددة الأطراف على موارد كانت أقل من تلك التي كانت تتاح لها أثناء أزمات أخرى مثل الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009، على الرغم من أن المنطقة تواجه تحديات ومواطن ضعف مماثلة لتلك التي تؤثر على البلدان المنخفضة الدخل.

44 - ويؤدي التعاون الدولي دورا رئيسيا في دعم تنمية القدرات الوطنية على تعبئة الموارد، وتصميم آليات جديدة تجمع بين المساعدة الإنمائية التقليدية والمصادر الأخرى لتمويل التنمية، وتعزيز الأدوات الدولية التي تعمل على تيسير تعبئة الموارد الخاصة من أجل التنمية.

45 - وقدمت اللجنة مقترحات مبتكرة في موجزات سياساتية مواضيعية، بما في ذلك "تمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها" و "تمويل مبتكر لخطة التنمية من أجل التعافي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وكذلك في طبعة عام 2021 من تقريرها الرئيسي السنوي المعنون "نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

46 - وعقدت اللجنة أيضا مناقشات حكومية دولية على صعيد المنطقة، بما في ذلك اجتماع للجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر 2021 وجلسات حوار رفيعة المستوى بالتعاون مع حكومة كوستاريكا، مثل تلك التي عقدت في إطار الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وشملت هذه المناقشات جلسات بعنوان "حوار رفيع المستوى بشأن خطة للتمويل المبتكر من أجل التعافي"، و "مساهمات في خطة التمويل المبتكر من أجل التعافي: منظور مصارف التنمية الإقليمية والدولية"، و "جلسة تحاورية مع وزراء الخارجية والسلطات الرفيعة المستوى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مساهمات مصارف التنمية في خطة التمويل المبتكر من أجل التعافي ومن أجل تحقيق خطة عام 2030".

47 - وتركز مقترحات اللجنة المتعلقة بالسياسات المبتكرة على خمسة إجراءات سياساتية هي:

(أ) توسيع نطاق السيولة وإعادة توزيعها من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، بما في ذلك تقصي إمكانية إعادة تدوير حقوق السحب الخاصة من خلال صندوق استئماني للبلدان المتوسطة الدخل ومصارف التنمية الإقليمية أو المؤسسات المالية والاستفادة منها عن طريق استثمار الاهتمام المتزايد للأسواق المالية الخاصة بالسندات الاجتماعية والمستدامة التي تصدرها اقتصادات الأسواق الناشئة؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي عن طريق زياد قدرة المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على الإقراض والاستجابة، وتعزيز صلاتها بمصارف التنمية المتعددة الأطراف؛

(ج) إجراء إصلاحات مؤسسية لهيكل الديون المتعدد الأطراف، بما في ذلك الاعتراف بالقيود التي تواجهها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في تقييم المخاطر السيادية واقتراح إنشاء وكالة متعددة الأطراف لتقدير الجدارة الائتمانية؛

(د) تزويد البلدان بمجموعة من الأدوات المبتكرة التي تهدف إلى زيادة القدرة على سداد الديون وتجنب المديونية المفرطة، بما في ذلك جعل الشروط المتعلقة بالأعاصير سمة دائمة لمبادرات تخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان مثل بلدان منطقة البحر الكاريبي التي تتعرض مرارا لكوارث طبيعية، وكذلك بسندات مرتبطة بإجمالي الناتج المحلي والدخل؛

(هـ) إدماج تدابير السيولة وتخفيض الديون في استراتيجية لتمويل التنمية مثل الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، وهو صندوق استئماني أنشئ كشراكة بين القطاعين العام والخاص موجه نحو تمويل التدخلات الاستراتيجية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي لتخفيف حدة الصعوبات التي تؤثر على هذه المنطقة دون الإقليمية.

48 - ويؤدي التعاون الدولي دورا هاما في معالجة الثغرات الهيكلية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتمثل إحدى طرق تكييف التعاون مع الحقائق الجديدة في نهج التنمية في المرحلة الانتقالية. ويعالج هذا المفهوم عملية التنمية باعتبارها سلسلة متصلة تطورية يتم فيها حل بعض المشاكل، مثل مكافحة الجوع، في حين تظهر مشاكل أخرى، مثل تزايد الفجوات التكنولوجية، وعدم الثقة في المؤسسات، والتدهور البيئي، والصعوبات في المضي صوب دول الرفاه ونظم الحماية الاجتماعية.

49 - وفي إطار التنمية في المرحلة الانتقالية، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "الرفع من القائمة" بعبارة "التدرج". فالتدرج يقتضي إعادة النظر في التعاون الدولي من أجل التنمية وإعادة تعريف العلاقات بين

البلدان في جميع أنحاء العالم على جميع مستويات التنمية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الماثلة اليوم على الصُعد المحلي والإقليمي والعالمي بطرق مبتكرة وخلاقة. وهو يتعلق ببناء شكل جديد من أشكال تعددية الأطراف يستند إلى نهج جديد للتعاون الدولي – يشمل المقاييس والأطر والأدوات والشراكات – مكيف لملاءمة البلدان التي يؤدي التعاون التقليدي إلى تركها خلف الرَّكب بمجرد ارتقائها سلم الدخل.

50 – ويمكن أن تؤدي عملية الرفع من القائمة وعواقبها إلى تعريض البلدان لنكسات في بعض الأبعاد الأساسية للتنمية. ورفع اسم بلد من القائمة لا يعني فقط ترك إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكنه يغير أيضا آليات الحوار وقنوات العلاقات مع البلدان الأكثر تقدما ويقيد إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل وطرائق التعاون الأخرى.

51 – والهدف النهائي لهذه العملية التطورية هو التغلب على فخ الدخل المتوسط الذي تجد بلدان نامية كثيرة، ولا سيما معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نفسها فيه حاليا. ويتجلى هذا الشَرك في مجموعة واسعة من الفجوات الهيكلية في الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والجنساني والبيئي وغير ذلك من الأبعاد.

52 – ويقضي نهج الفجوات الهيكلية بأنه لا يوجد تصنيف معياري واحد يستند إلى أي ثغرة واحدة يرصد بصورة كافية مستويات التنمية. فالبلدان تصنف بشكل مختلف بحسب الفجوة التي يُنظر فيها. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن معادلة مستوى نصيب الفرد من الدخل بمستوى التنمية، لأن حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم تضييق لتلك الفجوة، لا يعني حدوث تحسُّن في الركائز الأخرى للتنمية. ويوفر الربط بين الرؤى المتعمقة لنُهج التنمية في المرحلة الانتقالية وفخ الدخل المتوسط والفجوات الهيكلية أداةً مفيدة لإعادة توجيه التعاون الدولي لزيادة فعاليته.

53 – وقد أظهر تأثير جائحة كوفيد-19 في المنطقة أن الإنجازات التي حققتها بلدان كثيرة على صعيد التنمية ليست مستدامة أو قادرة على الصمود وأنها تواجه تحديات مستمرة لا يمكن معالجتها من خلال التدفقات المالية الخاصة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك الأداء الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي لن يرقى إلى مستوى الإجراءات اللازمة للتغلب على عدم المساواة والفقر وانخفاض التنمية التكنولوجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54 – وفي السياق الجديد للرفع من القائمة، بدأت وكالات التعاون في البلدان المانحة التقليدية في تكييف استراتيجيات التعاون التي تعتمدها للوصول إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من خلال برامج التعاون الإنمائي الإقليمي وبرامج التعاون الثلاثي. وتمكِّن هذه البرامج البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من دعم تنمية البلدان المجاورة وتعميق التكامل مع الحفاظ على العلاقات بين المانحين التقليديين والبلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة. غير أن بعض المانحين الثنائيين يحافظون على برامجهم الإنمائية، حتى وإن لم يعد البلد مؤهلا للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، إذا رأوا أن هناك شراكات استراتيجية فيما يتعلق بمواضيع أو قطاعات محددة. وهناك حاجة إلى شراكات التعاون والشراكات الاستراتيجية من أجل تحقيق تعاف تحويلي ويجب أن تشمل تلك الشراكات ما يلي: تعليق رفع اسم البلد المعني من القائمة والإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية؛ اعتماد نهج متعددة الأبعاد وأدوات جديدة لتصنيف مستويات التنمية بما يتماشى مع خطة عام 2030؛ وضمان إتاحة التمويل الإنمائي الميسر للبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما لأصغر الاقتصادات؛ وتوسيع نطاق أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية المتاحة من خلال النظام التجاري

المتعدد الأطراف لتشمل البلدان المتوسطة الدخل؛ ودعم هذه البلدان في عمليات التصنيع الخاصة بها وتنويع اقتصاداتها من خلال إتاحة التكنولوجيات لها بشروط ميسرة؛ وإنشاء آليات جديدة للديون المتعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون وتخفيف أعبائها وإنشاء منصة حكومية دولية للمسائل الضريبية.

55 - وعلى مدى العام الماضي، قامت اللجنة، بالتعاون الوثيق مع حكومة كوستاريكا، بتعزيز مساحات للمناقشات الإقليمية لتشجيع أشكال جديدة من التعاون الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل ومعالجة مسألة أهلية الحصول على التمويل الميسر التي تتجاوز نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وبناءً على طلب كوستاريكا، أعدَّت اللجنة وثيقة موقف بعنوان "التنمية في المرحلة الانتقالية: اقتراح يتعلق بالمفهوم والقياسات من أجل تجديد التعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" لدعم المناقشات الإقليمية في هذا الخصوص.

56 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، اعتمدت اللجنة الجامعة، في دورتها السادسة والثلاثين، قرارا بشأن إنشاء المؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار 752(PLEN.36)) لإثراء المناقشات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة. ووضعت اللجنة أيضاً مقترحا بشأن مؤشر للضعف البيئي - الاقتصادي للمضي قدما نحو تقييم الضعف المتعدد الأبعاد.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

57 - عملت اللجنة على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تعاونها مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبناءً على طلب المكسيك، التي تتولى الرئاسة المؤقتة للجماعة خلال الفترة 2020-2021، أنشأت اللجنة مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو منصة تقوم بتجميع وتحليل السياسات العامة التي اعتمدتها بلدان المنطقة الـ 33 للتصدي لآثار الجائحة. ونشرت اللجنة أيضاً موجزات سياساتية مواضيعية في المنصة بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الصُعد الإقليمي والوطني والقطاعي. إضافةً إلى ذلك، وضعت اللجنة، بناءً على طلب الجماعة، خطةً لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية (انظر الفقرة 9)، وافق عليها بالإجماع رؤساءُ دول وحكومات الجماعة في أيلول/سبتمبر 2021.

58 - وأنشأت الجماعة صندوقا للتكيف مع المناخ واستجابة شاملة للكوارث الطبيعية، ستتولى اللجنة إدارتيهما.

59 - وفي إطار الرئاسة المؤقتة للجماعة، التي تولتها الأرجنتين في عام 2022، وافقت اللجنة على تقديم المساعدة التقنية بشأن تسعة من مواضيع السياسات العامة هي: الأمن الغذائي؛ والتعليم؛ ووضع استراتيجية صحية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ووضع خطة شاملة لإدارة مخاطر الكوارث؛ والتعاون في مجال البيئة؛ والتحول الرقمي؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والبيانات والإحصاءات؛ والحوار مع الشركاء من خارج المنطقة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والهند والصين.

60 - وواصلت اللجنة تعاونها مع الجماعة الكاريبية، بسبل تضمنت المشاركة في مناسبات رفيعة المستوى، وتقديم لمحة عامة عن التحديات التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي، ومعالجة مفارقة التعافي الذي تُترَك فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية خلف الركب، مع تزايد عدم المساواة والفقر والعمل غير النظامي ومحدودية الحيز المالي وارتفاع المديونية.

61 - واضطلعت اللجنة بالعديد من أنشطة التعاون مع عدد من الكيانات المتخصصة التابعة لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى. وأعد المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى خريطة طريق مفصلة لتعميق الاتحاد الجمركي في ثلاثة بلدان في شمال أمريكا الوسطى. وعملت اللجنة مع الأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى على وضع خطة عمل لتعزيز "النضج والمحتوى الرقميين" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتصلة بقطاع السياحة. وتقوم اللجنة أيضاً بتنفيذ مشروع مشترك مع الأمانة التنفيذية لمجلس وزراء المالية لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لإدماج عنصري الحد من مخاطر الكوارث والتكيف الشامل مع تغير المناخ في نظم الاستثمار العام الوطنية. وبالإضافة إلى وزارات المالية في سبعة بلدان، تعمل هذه المبادرة مع مجلس وزراء النقل، ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وتقوم اللجنة أيضاً بتنفيذ برنامج عمل سنوي مع الأمانة التنفيذية لمجلس وزراء الزراعة التابع لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بشأن تغير المناخ، يركز على التأمين الزراعي، وتدابير التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها، وتوفير التدريب والتحليل في مجال المناخ الزراعي لصغار المنتجين الزراعيين.

62 - وعلاوة على ذلك، وضعت اللجنة استراتيجية للطاقة المستدامة لمرحلة ما بعد كوفيد-19 لعام 2030 لبلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، اقترحت فيها إجراءات وتوصيات إقليمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لضمان إمدادات الطاقة وأمن الطاقة وللنهوض بكفاءة استخدام الطاقة والتوسع في استخدام الموارد المتجددة في مزيج الطاقات في تلك البلدان. وبناء على طلب حكومة هندوراس، دعمت اللجنة إعداد اتفاقاتها المتعلقة بالطاقة، وهي التزامات طوعية تم التعهد بها كجزء من الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة وعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وبناءً على طلب حكومة هندوراس، قدمت اللجنة الدعم لوضع إطار إقليمي للأهداف المتعلقة بتغير المناخ لبلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى. وقد أدرج هذا الإطار في الاتفاق الإقليمي للطاقة الذي اقترحته حكومة غواتيمالا بمساعدة من اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة مع مجلس وزراء الطاقة التابع لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على تحديث المعلومات وتعزيز منصة المعلومات الجغرافية المكانية لتقييم إمكانات الطاقة لموارد الكتلة الأحيائية في تلك البلدان.

63 - وواصلت اللجنة التعاون مع المركز الإنمائي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي بشأن إجراء حوارات مشتركة رفيعة المستوى حول التنمية في المرحلة الانتقالية وتبادل الدروس والممارسات الجيدة من أجل تجديد التعاون داخل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبين المنطقة والاتحاد الأوروبي التي يمكن تطبيقها في إعادة النظر في طرائق التعاون وتعددية الأطراف في المستقبل.

64 - وفي عام 2021، رتبت المنظمات الشريكة مناسبة لإطلاق تقرير *الآفاق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لعام 2021: العمل معا من أجل تحقيق تعاف أفضل*. ويتقصى التقرير الإجراءات السياساتية لتحسين آليات الحماية الاجتماعية وزيادة الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك عن طريق تدعيم التكامل الإقليمي وتعزيز الاستراتيجيات الصناعية. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في العقد الاجتماعي من أجل استعادة الثقة وتمكين المواطنين في جميع مراحل عملية صنع السياسات. وتضمنت المناسبة جزءاً رئاسياً رفيع المستوى شارك فيه رؤساء إكوادور وكوستاريكا وكولومبيا، وأدارته الأمينة التنفيذية للجنة، وحلقةَ نقاش شارك فيها الرئيسُ التنفيذي لمؤسسة تنمية الأنديز ومفوضةُ الشراكات الدولية التابعة

للمفوضـــية الأوروبية والأمينُ العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي ومديرةُ المركز الإنمائي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

65 - ويشـــكل المنشـــور المشـــترك للجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصـادية لأفريقيا المعنون "حقوق السـحب الخاصـة وأزمة كوفيد-19"، الصـادر في نيسـان/أبريل 2022، مثالاً إيجابيا على التعاون بين المناطق وبين الوكالات. وفي هذا المنشـــور، حللت اللجنتان الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية ومعدل اسـتخدام حقوق السـحب الخاصـة، واقترحتا آليات ابتكارية لإعادة توجيه تلك الحقوق إلى البلدان المحتاجة، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني للبلدان المتوسطة الدخل لتمويل المشاريع الاسـتثمارية المتصـلة بأهداف التنمية المسـتدامة وتخصـيص حقوق سـحب خاصـة لتمويل مرفق السـيولة والاستدامة الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

سادسا - استنتاجات

66 - على النحو الموثَّق في هذا التقرير، تواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مخاطر ملموسـة على طول مسـارها لتنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة. وفي سـياق الضـغوط والقيود الاقتصـادية الكلية المستمرة على الحيز السياساتي والقدرة على الاستجابة، تبرز إعادة النظر في التعاون الدولي كأولوية حاسمة لوضـع البلدان على المسـار الصـحيح لتحقيق خطة عام 2030. ويشـمل ذلك تعزيزَ التعاون داخل المنطقة الواحدة وبين مختلف المناطق بغية تعزيز المواقف المشتركة وتوفير المنافع العامة الإقليمية والعالمية للتمكين من إحراز التقدم في المجالات البالغة الأهمية، مثل تمويل التنمية، والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، والحيز السياساتي من أجل إحداث تغيير مثمر وتحقيق الإدماج الاجتماعي.